الخاتمة

الحمد لله رب الأرض والسماء ، والصلاة والسلام على رسوله محمد سيد الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه البررة الأتقياء ، ما تعاقب الصباح والمساء ، وبعد .

فقد كشف البحث بعد دراسة هذا المخطوط وتحقيقه عن النتائج التالية :

(١) تصحيح نسبة الكتاب ، ونسبته إلى صاحبه الحقيقى جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى (ت ٨٣٧ هـ) ، وليس جمال الدين بن هشام .

(٢) أن الصحيح أن الشارح ولد سنة (٧٤٩ هـ) ، لا سنة (٧٦٩ هـ) كما زعم المترجمون له[١] .

(٣) متابعة الشارح لابن الحاجب فى تقسيمه لأبواب الكتاب .

(٤) تأثر الشارح بمن سبقه من النحويين ونقله عنهم ، وبخاصة نجم الدين الرضى ، الذى نقل عنه نصوصاً مطولة ، وأبو حيَّان الذى بدا تأثره بمؤلفاته ، وبخاصة التذييل والتكميل غير أنه لم يشر إلى أيٍّ من كتبه .

(٥) ظهرت شخصية الشارح فى الشرح حيث اهتم بالحدود والتعريفات وقلَّما سلم المصنف من اعتراضاته ، كما اهتم بالآراء والأقوال والخلافات النحوية .

(٦) التزم الشارح بالمنهج الذى قطعه على نفسه فى الشرح ، وبينه فى مقدمته ، حيث أكمل الناقص ، وعيَّن المبهم ، وبيَّن الخطأ ، وجمع المفترق ، وفصَّل المجمل ، ورتَّب المختلط .

(٧) أوقفنا الشارح على كثير من العلماء الذين لم نسمع عنهم من قبل ، ونقل عنهم نصوصاً كثيرة كـ (السيد أبى القاسم شرف الدين ، ووالده ، وصنوه يحيى بن محمد بن أبى القاسم) .

كما كشف البحث عن بعض الاستدراكات على الشارح فى نسبة بعض الآراء لأصحابها منها :

(٨) نسب إلى أبى جهل قولاً فى عمر بن الخطاب ، وقائله هو العاص بن وائل السهمى ، وليس أبا جهل [٢] .

(٩) نسب إلى الفارسى القول بأن سواء فى (سواء على أقمت أم قعدت) مبتدأ ، ولم تحتج إلى عائد ، وهذا خلاف ما فى إيضاحه[٣] .

---

(١) ينظر : (صـ) من الدراسة .

(٢) ينظر : (صـ ٣١٤) من التحقيق .

(٣) ينظر : (صـ ٣٣٢) من التحقيق .

(١٠) نسب إلى ابن السرَّاج القول بأن الظرف الواقع خبراً لا يتعلق بشئ ، وهذا خلاف ما فى أصوله [١] .

(١١) نسب إلى الأخفش – تبعاً لغيره – القول بجواز زيادة الفاء فى خبر المبتدأ مطلقاً ، وبالرجوع إلى معانيه تبين أن له رأيين هذا أحدهما ، والثانى وافق فيه مذهب سيبويه والبصريين [٢] .

(١٢) نسب إلى سيبويه القول بأن (إذا) الفجائية ظرف مكان ، وهذا خلاف ما فى الكتاب[٣] .

(١٣) حكى عن أبى على الجزولى أن بنى تميم لا يحذفون خبر (لا) النافية للجنس إلا إذا كان ظرفاً أو حرفاً ، وهذا خلاف ما قاله فى مقدمته [٤] .

(١٤) نسب إلى المبرد القول بأن (لا) لا تعمل عمل ليس ، وما فى مقتضبه يخالف ذلك[٥] .

(١٥) اضطرب فى النقل عن المطرزى فنسب إليه فى اسم (ما ولا) القول بأن عمل (لا) على لغة تميم فقط ، ونسب إليه فى خبر (ما ولا) القول بأن عملها على لغة الحجاز فقط ، وهذا الأخير هو الصحيح عن المطرزى [٦] .

(١٦) روى عن المبرد جواز إضافة (ذو) إلى مضمر ، وهذا خلاف ما فى المقتضب[٧] .

(١٧) نسب إلى الأخفش القول بجواز وصف النكرة بمعرفة ، وهذا خلاف ما فى معانيه[٨] .

(١٨) نسب إلى الفراء قولاً لم يقله ، وإنما قائله المبرد[٩] .

(١٩) نسب إلى الأخفش القول بأن (أل) فى اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف ، وهذا خلاف ما فى معانيه[١٠] .

(٢٠) نسب إلى المبرد القول بمنع عمل المصدر مصغراً ، وهذا خلاف ما فى المقتضب[١١] .

---

(١) ينظر : (صـ ٣٤٤) من التحقيق .
(٢) ينظر : (صـ ٣٦٩) من التحقيق .
(٣) ينظر : (صـ ٣٧٩) من التحقيق .
(٤) ينظر : (صـ ٤٠٢) من التحقيق .
(٥) ينظر : (صـ ٤٠٥) من التحقيق .
(٦) ينظر : (صـ ٤٠٩ ، ٧٨٧) من التحقيق .
(٧) ينظر : (صـ ٨٤٥) من التحقيق .
(٨) ينظر : (صـ ٨٧٢) من التحقيق .
(٩) ينظر : (صـ ٨٨٥) من التحقيق .
(١٠) ينظر : (صـ ١٠٠٣ ، ١٠٦٢) من التحقيق .
(١١) ينظر : (صـ ١١٠٢) من التحقيق .

(٢١) نسب إلى الزجاج القول بجواز خروج (إذْ) عن الظرفية فتكون مفعولة ، أو مجرورة بإضافة (بعد) ، وهذا خلاف ما فى معانيه[١] .

(٢٢) نسب إلى ابن السرَّاج القول بأن أعرف المعارف اسم الإشارة ، وهذا خلاف ما فى الأصول[٢] .

(٢٣) نسب إلى ابن خروف القول بمنع رفع اسم الفاعل الماضى للفاعل مطلقاً ، وهذا خلاف ما فى شرح الجمل له ، حيث جوزه على ضعف[٣] .

(٢٤) نسب إلى الزملكانى القول بأن (لا) آكد من (لن) فى النفى ؛ لأن ثانى (لا) ألف ، وهى أمد من النون ، وقد سبق الزملكانى إلى هذا القول السهيليُّ فى نتائج الفكر[٤] .

(٢٥) نسب إلى الخليل القول بأن (إذن) مركبة من (إذا) و(أن) ، وغلب عليها حكم الحرفية ، وهذا خلاف ما فى الكتاب والمقتضب ، وخلاف ما حكى عنه من أنها مركبة من (إذْ) و(أن)[٥] .

(٢٦) نسب – تبعاً لغيره – إلى المبرد القول بمنع عمل المصدر المقترن بأل ، وهذا خلاف ما جاء فى مقتضبه[٦] .

(٢٧) نسب – تبعاً لغيره – إلى الخليل القول بأن المتعدى بحرف الجر يجوز حذف الحرف منه إن كان المفعول (أنّ) و(أنْ) المصدريتين ، ويحكم على موضعها بالجر ، وهذا خلاف ما حكاه سيبويه عنه فى الكتاب[٧] .

(٢٨) نسب إلى العباس بن عبد المطلب عم النبى – ﷺ – قولاً فى النبى لم يقلة ، وقائله هو أبوطالب عم النبى ﷺ [٨] .

(٢٩) نسب إلى المبرد القول بمنع تقديم خبر (ليس) عليها ، وهذا خلاف ما فى المقتضب[٩] .

---

(١) ينظر : (صـ ١١٥٠) من التحقيق .
(٢) ينظر : (صـ ١١٨٦) من التحقيق .
(٣) ينظر : (صـ ١٢٩٨) من التحقيق .
(٤) ينظر : (صـ ١٤١٣ ، ١٤١٤) من التحقيق .
(٥) ينظر : (صـ ١٤١٥) من التحقيق .
(٦) ينظر : (صـ ١٢٩٢) من التحقيق .
(٧) ينظر : (صـ ١٥٢١) من التحقيق .
(٨) ينظر : (صـ ١٥٣٩) من التحقيق .
(٩) ينظر : (صـ ١٥٨٦) من التحقيق .

(٣٠) نسب – تبعاً لغيره – إلى ابن السرَّاج القول بحرفية (عسى) ، وهذا خلاف ما فى الأصول حيث عدَّها ضمن الأفعال غير المتصرفة[١] .

(٣١) نسب – تبعاً لغيره – إلى الفراء القول بأن (لكن) مركبة من (لكنْ) و(إنَّ) ، وحذفت نون (لكن) ، وهمزة (إنّ) ، وهذا خلاف ما فى معانيه حيث ذكر أن أصلها (إنّ) فزيدت عليها لام وكاف ، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً[٢] .

(٣٢) نسب – تبعاً لغيره – إلى الفارسى القول بمجئ (لو) مصدرية ، وهذا خلاف ما قاله فى كتاب الشعر[٣] .

(٣٣) نسب إلى الأخفش القول بأن الفاء محذوفة فى نحو : ﴿.. **إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[٤] ، و﴿ .. **إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ** ﴾[٥] ، والتقدير : (فإذا هم) ، وهذا خلاف ما قاله فى معانيه معانيه حيث وافق الجمهور فى أن (إذا) سادة مساد الفاء ، ومغنية عنها[٦] .

(٣٤) نسب إلى المبرد القول بأن الوصف بالمصدر على تقدير : (ذى) ، وهذا خلاف ما قاله فى المقتضب ؛ حيث ذهب إلى أن المصدر وضع موضع الوصف[٧] .

(٣٥) نسب إلى نجم الدين الرضى خلاف كلامه[٨] .

(٣٦) نسب إلى المبرد القول بأن لفظ (الله) فى قوله تعالى : ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ** ..﴾[٩] بدل ، وهذا خلاف ما قاله فى المقتضب ؛ حيث ذهب إلى أن (إلا) صفة بمنزلة (غير) والمعنى : (لو كان فيهما آلهة غير الله)[١٠] .

(٣٧) نسب إلى أبى حيَّان القول بأن (كلاً) فى قراءة ﴿.. **إِنَّا كُلاًّ فِيهَا** ..﴾[١١] حال وتقدمت على عاملها ، وهذا خلاف ما ذكره أبو حيَّان ؛ حيث ذهب إلى أنها بدل من الضمير[١٢] .

---

(١) ينظر : (صـ ١٥٨٩) من التحقيق .

(٢) ينظر : (صـ ١٧٨٤) من التحقيق .

(٣) ينظر : (صـ ١٨٧١) من التحقيق .

(٤) الروم : (٣٦) .

(٥) الروم : (٤٨) .

(٦) ينظر : (صـ ١٤٩١) من التحقيق .

(٧) ينظر : (صـ ٨٦٠) من التحقيق .

(٨) ينظر : (صـ ٧٢٤) من التحقيق .

(٩) الأنبياء : (٢٢) .

(١٠) ينظر : (صـ ٧٣٨) من التحقيق .

(١١) غافر : (٤٨) .

(١٢) ينظر : (صـ ٩٢٥) من التحقيق .

(٣٨) نسب إلى الزجاج القول بأن ناصب المفعول له فعل مقدر من لفظه ، وهذا خلاف ما قاله فى معانى القرآن[١] .

(٣٩) نسب إلى الأخفش القول بأن (دخل) و(ذهب) تارة تعدى بنفسها ، وتارة بحرف الجر ، وقد اضطرب النقل عنه فى هذه المسألة ، فقد نُسب إليه هذا القول ، ونسب إليه – أيضاً – القول بأنها متعدية بنفسها ، غير أن ما فى معانى القرآن له يدل على أنه يرى رأى سيبويه ، وهو أن ما بعد (دخلت) مفعول فيه على تقدير (فى)[٢] .

(٤٠) نسب إلى الجرمى والمبرد القول باختيار الرفع فى توابع المنادى المبنى المفرد ، وهذا خلاف ما ورد فى المقتضب والأصول وغيرهما[٣] .

(٤١) نسب إلى الخوارزمى القول بأن الفعل الموجود فى الاشتغال يعمل فى المشتغل به ، وهو الذى بعده ، والذى قبله بدل منه ، أو بيان له ، وهذا خلاف ما ذكره فى التخمير حيث ذهب إلى أن المنصوب المتقدم ينتصب بالفعل الواقع بعده الضمير ، والضمير ينتصب على البدل منه ، وهذا عكس ما نسبة إليه الشارح[٤] .

(٤٢) نسب – تبعاً لغيره – إلى الأخفش القول بصرف الجمع إذا نكَّر ، وهذا خلاف ما ذكره فى معانى القرآن ؛ حيث صرح بأنه لا ينصرف فى المعرفة ولا النكرة[٥] .

(٤٣) نسب إلى الفراء القول بجواز تقديم الفاعل مع (إلا) نحو : (ما ضرب إلا زيدٌ عمراً) ، وكلام الفراء فى معانيه يخالف ذلك حيث جوزه على كلامين[٦] .

كما كشف البحث عن بعض الاستدراكات على بعض النحويين منها :

(٤٤) زعم الخوارزمى أن نحو : (ضرب زيداً غلامُه) غير جائزة بالاتفاق ، وهذا مردود عليه بقوله تعالى : ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** .. ﴾ [٧] ، وبتجويز جمهور البصريين لها[٨] .

---

(١) ينظر : (صـ ٥٩٩) من التحقيق .
(٢) ينظر : (صـ ٥٩٥) من التحقيق .
(٣) ينظر : (صـ ٤٧٣) من التحقيق .
(٤) ينظر : (صـ ٥٤٩) من التحقيق .
(٥) ينظر : (صـ ٢١٠) من التحقيق .
(٦) ينظر : (صـ ٢٣٨) من التحقيق .
(٧) البقرة : (١٢٤) .
(٨) ينظر : (صـ ٢٣١) من التحقيق .

(٤٥) نسب ابن هشام إلى المبرد القول بجواز سقوط ألف هاء المؤنث ، والمبرد برئ من هذه النسبة ؛ حيث صرح فى مقتضبه بأن هذه الألف لا تحذف لا وصلاً ولا وقفاً[١] .

(٤٦) نسب ابن يعيش وغيره إلى الفارسى القول بأن (يا) اسم فعل ، والفارسى من هذه النسبة براء ، حيث صرح فى الإيضاح ، والمسائل العسكريات بأنها حرف[٢] .

(٤٧) نسب ابن عقيل إلى المبرد القول بأن (الكرا) ذكر (الكروان) فلا ترخيم ، والمبرد براء من هذه النسبة[٣] .

(٤٨) نسب الرضى إلى الفارسى القول بقياسية المفعول معه ، وهذا خلاف ما ذكره فى الإيضاح[٤] .

(٤٩) نسب ابن الحاجب إلى الفارسى القول بأن العامل فى الحال الأولى فى قولك : (هذا بسراً أطيب منه رطباً) اسم الإشارة ، والعامل فى الحال الثانية أفعل التفضيل ، وهذا خلاف ما ذكره فى الإيضاح ، والحلبيات ، حيث ذهب إلى أن العامل فيهما (إذا كان) محذوفة[٥] .

(٥٠) نسب ابن القواس إلى المبرد القول بأن (دخل) و(ذهب) تتعدى بنفسها ، وكلام المبرد فى المقتضب صريح فى أنه تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر[٦] .

(٥١) نسب أبو حيَّان وغيره إلى الفارسى القول بأن (دخل) ، و(ذهب) متعدية بحرف الجر (فى) ، ثم حذف ، وهذا خلاف ما فى الإيضاح ، والإغفال حيث ذهب إلى أن الحرف المحذوف هو (إلى) لا (فى) [٧] .

وختاماً : ﴿.. رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[٨] اللهم آمين .

---

(١) ينظر : (صـ ٩٨٨) من التحقيق .

(٢) ينظر : (صـ ٤٥٠ ، ١٨٤٧) من التحقيق .

(٣) ينظر : (صـ ٥٤٤) من التحقيق .

(٤) ينظر : (صـ ٦٠٦) من التحقيق .

(٥) ينظر : (صـ ٦٤٢) من التحقيق .

(٦) ينظر : (صـ ٥٩٥) من التحقيق .

(٧) ينظر : (صـ ٥٩٥) من التحقيق .

(٨) البقرة : (٢٨٦) .